تأثير الغزو الثقافي والعولمة
على دول مجلس التعاون الخليجي
وعلاقاتها مع العراق بعد٢٠٠٣

الأستاذ المساعد الدكتور
جاسم يونس الحريري
جامعة بغداد ـ كلية العلوم السياسية

تأثير الغزو الثقافي والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع العراق بعد٢٠٠٣

الأستاذ المساعد الدكتور
جاسم يونس الحريري
جامعة بغداد ـ كلية العلوم السياسية

المقدمة:ـ

إذا كان الغزو الثقافي يعني غزو العقول لأمة ما من الأمم، من خلال زرع الافكار، والمذاهب الفكرية التي تزعزع قناعات الشعوب، بقيمها، وهويتها، فأن العولمة تمثل متغيرا ذو اتجاهات ثقافية، واقتصادية، وسياسية، فرضت نفسها في القرن العشرين، وامتدت تأثيراتها إلى بداية الالفية الثالثة، باعتبارها العامل الجيوثقافي الذي يجتاز الحدود بدون أذن أي دولة من دول العالم، ويلغي سيادة تلك الدول، عبر الاقمار الصناعية، لاختراق المجتمعات، ومنها المجتمعات الخليجية.

وتبعا لذلك شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تأثيرات خارجية، من خلال توظيف الوسائل التقنية للتواصل الاجتماعي (الفيسبوك، التويتر، البلاك بيري، الخ) للتأثير على المجتمعات الخليجية، حيث يعتبرها البعض أنها تمثل صورة من صور الغزو الثقافي لتلك المنطقة.

إن الواجب العلمي، والاكاديمي يحتم علينا أن نسمي الاشياء بأسمائها، وعليه فأن ما يسميه البعض بالغزو الفكري (الثقافي) يرتبط ارتباطا مباشرا بنشوء، وانتشار العولمة التي أصابت تداعياتها العالم أجمع، ولعل المنطقة الخليجية كان لها نصيبا مهما من هذا التأثير، بحيث كدنا نسمع بمصطلحات لم نألفها من قبل مثل ((الشعوب الخليجية متعددة الجنسية)) وحتى

((الشعوب الخليجية متعددة الثقافات))، وأصبحت التعددية هي سمة أبرز المدن الخليجية، ولعل تعتبر مدينة (دبي) شاهدا على ذلك، إذ تعولمت هذه المدينة بصبغة ثقافية، واجتماعية لافتة للنظر، حيث يعيش فيها بالإضافة إلى المواطنين الاماراتيين أكثر من ٢٠٠جنسية من مختلف أرجاء العالم، تحمل ثقافات، وأديان، وعادات، وتقاليد مختلفة، لا يمكن التعرض لها بأي صورة من الصور، لان القوانين الاماراتية تكفل حرية المعتقد، والدين، حيث تؤكد المادة (٣٢) من الدستور الاماراتي على ((حرية القيام بشعائر الدين طبقا للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب العامة))، والمادة (٤٠) تنص ((يتمتع الاجانب في الاتحاد بالحقوق، والحريات، المقررة في المواثيق الدولية المرعية أو في المعاهدات، والاتفاقيات التي يكون الاتحاد طرفا فيها، وعليهم الواجبات المقابلة لها)). ويبدو أن الجانب الاقتصادي هو الذي فرض دخول العولمة إلى دبي بشكل فعال، حيث تتطلب المشاريع الاعمارية للامارة استقدام الايدي العاملة من مختلف الجنسيات لانجاز تلك المشاريع، لكن بدأت تطفو على مجتمع الامارة بعض المشاكل التي سببتها العولمة، والغزو الفكري الذي تتعرض إليه، فبدأت تتسلسل إليها القيم الغريبة عن التقاليد، والأعراف العربية، والخليجية على وجه الخصوص، والتأثير على قناعات جيل الشباب، وحتى أن العائلة الاماراتية في هذه المدينة بدأت تقلق على الامن العائلي، والاجتماعي، والثقافي لها، بحيث أن الجيل الخليجي (الاماراتي) الجديد بدأ يعيش في بيئة يسمع فيها لغات غير لغته العربية، وبدأ يألف على تقاليد، وألوان ثقافية غريبة عليه، وتعيش معه عاملات، وعمال من جنسيات مختلفة لخدمته، وهذا التعايش بدأ يؤثر على وحدة العائلة، وتفككها.

أهمية البحث:-

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات تكاد تشكل الركائز الأساسية له وهي بنظرنا ما يلي:-

١- أسباب جيوسياسية:-

إذا كان الغزو الثقافي، والعولمة لها بعض التداعيات السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي، فأن تلك الدول، وبسبب مصالحها في العراق وظفت الغزو الثقافي، والعولمة، وربطتها بعولمة الامن الخليجي، بحيث بدأنا نسمع بمصطلح ((الامن الخليجي المعولم)) بسبب المشاركة الاجنبية في حماية الامارات الخليجية الستة من التهديدات الاقليمية، والدولية، وهذه الحالة أثرت على العلاقات العراقية - الخليجية بعد الغزو، والاحتلال الأمريكي عام٢٠٠٣، حيث تم تسخير القواعد الخليجية لصالح غزو، واحتلال العراق، ناهيك أن العولمة، والغزو الثقافي استثمرته دول مجلس التعاون الخليجي بعد الاحتلال تجاه العراق، بسبب أدراك بعض تلك الدول بعدم أيمانها بالعملية السياسية في العراق، بحيث جعلتها توظف أي وسيلة لمنع وصول إفرازات المشهد السياسي العراقي إليها، وخاصة في مجال تداول السلطة عبر الانتخابات التي جرت أكثر من مرة في العراق (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) لان دول مجلس التعاون الخليجي مبنية على قوانين الوراثة، وسيادة العرف العشائري، باعتبار رئيس الدولة بمثابة رئيس العشيرة، فأن التأييد له يعتبر جزء من الإرث العشائري لاحترام رأس القوم، إلا في حالة وفاته، فأن دفة الحكم ستنتقل أوتوماتيكيا بموجب الدساتير الخليجية إلى أحد أبنائه، أو أحد أفراد عشيرته، لكن ما حدث في العراق كان له تأثير صاعق على النظام السياسي الخليجي التي تعودت عليه الشعوب هناك ذات التقاليد القبلية.

٢ـ أسباب استراتيجية:ـ

سخرت دول مجلس التعاون الخليجي الغزو الثقافي، والعولمة تجاه العراق عبر توظيف المواقع الالكترونية، والفضائيات الخليجية لاستهداف العملية السياسية، وإثارة طوائف المجتمع العراقي ، والاكثر من ذلك أتبعت الدول الخليجية لمجلس التعاون على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة لايصال رسائل إلى داخل العراق لتغيير القناعات بين طوائف المجتمع العراقي، واستمالة بعضها على البعض الاخر، وجعل الساحة العراقية تعيش تحت رحمة عدة أزمات داخلية من أجل أبعاد انعكاسات ما جرى في العراق بعد ٢٠٠٣ عليها كأحد أهداف ستراتيجيتها هناك، لذلك وظفت بعض دول مجلس التعاون الخليجي الانترنيت للتحريض على العنف، وغسل الادمغة، وبث الفتاوي الدينية ضد طائفة تجاه طائفة أخرى، لا بل وظف الانترنيت للتشهير والإساءة ضد طائفة معينة في العراق.

إشكاليات البحث:ـ

يحوي هذا البحث على العديد من الاشكاليات التي يمكن أن تفرز من خلالها العديد من التساؤلات المهمة التي يحاول هذا البحث الإجابة عنها وهي تتمثل بما يأتي:-

س:- ما هي تداعيات الغزو الثقافي، والعولمة على العلاقات الدولية؟

س:- ما هو تأثير الغزو الثقافي، والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي؟

س:- كيف وظفت دول مجلس التعاون الخليجي الغزو الثقافي، والعولمة تجاه العراق بعد٢٠٠٣؟

س:- ما هو مستقبل علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بالعراق في ظل

الغزو الثقافي، والعولمة؟

فرضية البحث:ـ

بني هذا البحث على فرضية مفادها ((حاولت دول مجلس التعاون الخليجي بعد الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣ توظيف الغزو الثقافي، والعولمة للتأثير على المشهد السياسي العراقي، لتجنب انتقال تداعيات ذلك المشهد عليها، وأحداث حراك داخلي شعبي خليجي يهدد الركائز الأساسية لنظمها السياسية، بعد أن تتطور المطاليب الشعبية الخليجية من الإصلاح الداخلي إلى التغيير السياسي الشامل كما حدث في العراق، ولاحقا كما حدث في تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، أثر اندلاع الثورات العربية في تلك الدول،وتنوعت وسائل التأثير الخليجي في العراق لإحداث تغيير كامل في القناعات الشعبية بالعملية السياسية، والدخول في معترك الصراع الداخلي الذي يهدد الاستقرار، والأمن في الساحة العراقية)).

تداعيات الغزو الثقافي والعولمة على العلاقات الدولية:ـ

قبل بيان تداعيات الغزو الثقافي، والعولمة على العلاقات الدولية، نحتاج إلى تقديم فرشة متواضعة لتأصيل المفاهيم النظرية للبحث، ليتم الربط فيما بينهما لاحقا، وبيان أثرهما على العلاقات الدولية.

أ. مفهوم الغزو الثقافي:ـ

يوجد هناك تعريف للغزو في اللغة[1] فهو مصدر لفعل غزا، يغزو غزوا، وغزاوة، وذلك أن العدو سار إلى قتالهم، وأصل الغزو كما يقول صاحب المحيط: الإرادة، والطلب، والقصد، واللقاح، ومن هنا يقال للمرآة التي غزا زوجها (مغزية) ومنه تقول العرب أغزت الناقة (إذا عسر لقاحها)، والمغازي مناقب الغزاة.

والغزو اصطلاحا[٢] هو الغزو العسكري، حيث تقوم دولة أو أكثر بغزو بلد، وأكثر بالسلاح، والعتاد، والجنود.أما تعريف الثقافة، أو الثقافي في اللغة[٣]، حيث أن كلمة ثقافة لم ترد أطلاقا في القران الكريم، ولا في السنة النبوية المطهرة، كما ترد في نصوص العرب، وأشعارهم، ولا في الجاهلية، وقد وصفها المعجم الوسيط بأنها كلمة محدثة في اللغة العربية، مما يدل دلالة قاطعة على أنه لم يكن لها عند العرب، والمسلمين ذلك الوزن اليوم.

أما تعريف الثقافة، أو الثقافي اصطلاحا[٤] فقد عرفها بعض المفكرين المسلمين بأنها الرقي في الأفكار النظرية، وذلك يشمل في الرقي في القانون، والسياسة، والاحاطة بقضايا التأريخ المهمة، والرقي في الأخلاق، والسلوك. وعرفها بعض العلماء الغربيين من أمثال (هنري لاوست) أن الثقافة هي مجموعة الافكار، والعبادات الموروثة التي بتكون فيها مبدأ خلقي لأمة ما، ويؤمن أصحابها بصحتها، وتنشأ منها عملية خاصة بتلك الأمة تميزها عما سواها.

وتعددت تعاريف الغزو الثقافي اصطلاحا، وبررتها بعض التعاريف بأنها تستهدف الدين، والأمة الإسلامية، ومن أبرز تلك التعاريف[٥]:-

أولاً:- هو غزو غير مسلح، وهو يمثل غزو للأفكار، والعقول، لتحقيق هدف عام، وهو أضعاف الإسلام، والمسلمين.

ثانياً:- هو زعزعة عقيدة الأمة، وثوابتها، وقيمها، والتشكيك في أحوالها من قبل أعداء الأمة.

ثالثاً:- عبارة عن تيارات، واتجاهات، ومذاهب ثقافية، وفكرية، تنتمي في الاصل إلى مجتمعات أكثر تقدما، وتطورا من المجتمعات العربية، وأنها تحمل بين ثناياها بذور السيطرة الثقافية، الاجنبية على

الثقافة العربية.

رابعاً:- عبارة عن كل الافكار، أو المعلومات، أو البرامج، أو المناهج يستهدف صراحة أو ضمنا تحطيم مقومات الأمة الإسلامية، سواء العقيدية، أو الفكرية، أو الثقافية، أو الحضارية، أو يتحرى التشكيك فيها، والحط من من قيمتها، وتفضيل غيرها عليها، وأحلال سواها محلها في الدستور، أو مناهج التعليم، أو برامج الاعلام، والتثقيف، أو الاداب، والفن، والنظرة الكلية للدين، والإنسان، والحياة.

ب- مفهوم العولمة:-

يتركز مفهوم العولمة بحسب بعض الدراسات الاكاديمية على ما يأتي[٦]:-

أولاً:- أستخدام التضليل الاعلامي، عبر نشر أشاعات، والمعلومات المقبركة، والتشكيك في أفكار الاخرين، والتقليل من شأنها، ونقلها عبر وسائل الاعلام المرئية، والمسموعة، ومحطات التلفزة الفضائية.

ثانياً:- تحبيب أنموذج ثقافي معين، وتصديره إلى الشعوب الأخرى، لتقبله، وتفضيله على الخصائص الذاتية للشعوب.

ثالثاً:- نشر القيم الاخلاقية، والسياسية، والاقتصادية التي تستهدف أختراق الشعوب الأخرى، خاصة التي لاتلائم ثوابتها الدينية، والاخلاقية، والاعتبارية.

رابعاً:- تأليب، وتأجيج الجماعات الاثنية، والطائفية، عبر شحن الانقسامات، وخلق تصادم بينها وبين حكوماتها.

خامساً:- أستغلال القيم السامية للإنسانية للاغراض السياسية، وجعلها منفذا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وخاصة دول

العالم الثالث، ومنهم على سبيل المثال لاالحصر (حقوق الإنسان، الحريات السياسية، والمعرفية الخ).

وتستخدم العولمة للاشارة إلى[٧]:-

أولاً: تكوين القرية العالمية:-

أي تحول العالم الكبير إلى مايشبه القرية لتقارب الصلات بين الاجزاء المختلفة من العالم، مع أزدياد سهولة أنتقال الافراد، التفاهم المتبادل، والصداقة بين سكان الارض.

ثانياً:- العولمة الاقتصادية:-

تعني أزدياد الحرية الاقتصادية، وقوة العلاقات بين أصحاب المصالح الصناعية في بقاع الارض المختلفة.

ثالثاً:- التأثير السلبي للشركات الربحية متعددة الجنسيات:

استخدام الاساليب القانونية المعقدة لمراوغة القوانين، والمقاييس المحلية، لاستغلال للقوى العاملة، والقدرة الخدماتية لمناطق متفاوتة في التطور، مما يؤدي إلى استنزاف أحد الاطراف (الدول) في مقابل الاستفادة، والربحية لهذه الشركات.

ج- تأثير الغزو الثقافي والعولمة على العلاقات الدولية:-

وبعد أن تعرفنا بصورة وجيزة على مصطلحي الغزو الثقافي، والعولمة، يمكن أن نثبت تداعياتهما على العلاقات الدولية، وكما يأتي:-

أولاً:- أن الغزو الثقافي والعولمة يلتقيان في مهمة واحدة هي أختراق المجتمعات الأخرى في دول العالم قاطبة، لايصال قيم، وثقافات تحاول من خلالها توحيد النسق الثقافي، والسياسي دوليا، لان

((أقصر السبل لتوصيل رسالة العولمة، هي الجوانب الفنية، والثقافية، فعن طريق الانترنيت، وعن طريق فن السينما، وعن طريق المسرح، وعن طريق الاغنية يمكن تحقيق رسالة العولمة في مخاطبة العالم خطابا مفهم، بل وتتوحد الرؤى، وتتلاقى الاهداف، وتمحى الاختلافات، وتتقارب الاذواق، وأن تحقق ذلك على حساب الجنسيات، أو اللغات، أو حتى على مستوى الموقع الجغرافي))[٨].

ثانياً:- يمكن أن تكون العولمة، والغزو الثقافي في نسق واحد، بعد أن يوصلان نمط فكري معين، يهدف إلى ((سيادة ظواهر، وسياسات مرتبطة بجوانب الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية في جميع أنحاء العالم، وتكون هذه السيادة للفئة الاقوى في العالم، وتأخذ شكل السيطرة سواء أكانت هذه السيطرة جزئية أو كلية))[٩].

وتحذر بعض الدراسات من مخاطر الغزو الثقافي، والعولمة، وخاصة على المنطقة العربية التي بدأت تترسخ داخلها من خلال بعض الاشارات المهمة لعل من أبرزها[١٠]:-

أولاً:- أبرز مايجسد تأثير العولمة على ثقافات المجتمعات الأخرى هو الانتشار الواسع والكبير لشركة (كوكولا)، والمطاعم (الهامبورغر) و(المكدونالدز) هذه الاخيرة التي تعتبر واحدة من أكبر المطاعم التجارية الامريكية، وهي رمز الامبريالية الراسمالية الامريكية، فهذه العلاقات التجارية تقدم وجبات سريعة، لا تتيح للزبائن الجلوس لفترات طويلة، ومن هنا أقتنعت من كونها نظاماً لبيع الطعام السريع إلى نمط حياة، وذلك من خلال نظامها الذي قضى على العلاقات البشرية التي لم تعد بين الإنسان وأخيه بمفهوم التفاعل المباشر، بل

هي محكومة بقضايا مادية، مما تسبب في أختفاء الحميمية في العلاقات.

ثانياً:- ساهمت وسائل الاتصال، والاعلام بشكل كبير في أنتشار العولمة في المجال الثقافي، وتتجلى هذه المساهمة في القنوات التلفزيونية، والفضائية التي بواسطتها يتم بث أفلام، ومسلسلات، وموسيقى، تمثل سلوكيات العنف، والجنس بشكل أباحي يتناقض مع العفة في المجتمعات العربية المحافظة.

وبالرغم من كل ذلك توصي بعض الدراسات بضرورة التعامل مع الغزو الثقافي، والعولمة ليس من خلال الانكماش، والانطواء بل ((يمكن التفاعل مع العولمة على أنها تطور هائل في التقنيات، ووسائل المعرفة، وأن التطور ليس موجه ضدنا بالضرورة، وأنما هو لصالحنا إن نحن أستخدمناه بشكل سليم ليمكننا من الحفاظ على هويتنا الثقافية في ظل تعاطي أيجابي مع العالم، والمستجدات الدولية في هذا المجال))، والاكثر من ذلك ترى تلك الدراسات أن الدول العربية لا يمكنها ((أن تمنع العولمة الثقافية في الانتشار، لانها ظاهرة واقعية تفرض نفسها بحكم النفوذ السياسي، والضغط الاقتصادي، والتغلغل المعلوماتي، والاعلامي التي يمارسها النظام العالمي الجديد))[١١].

تأثير الغزو الثقافي والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي:-

تؤشر الدراسات الاكاديمية بعض من تأثيرات الغزو الثقافي، والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تؤكد تلك الدراسات أن ((عمليات العولمة فرضت على مجتمعات الخليج العربي واقعا أقتصاديا جديدا تتحرك في أطاره، إلا أنها وفي الوقت ذاته قد عمقت بهذا الواقع الاقتصادي الجديد، وفضائه الثقافي، والسياسي، وربما الاجتماعي من مأزق المجتمع، ومشكلاته إن لم يكن

قد ساهمت في خلق الجديد من المشكلات والمعضلات))[١٢]. ومن ناحية أخرى برزت بعض المشاكل، والازمات الاجتماعية التي أصابت المجتمعات الخليجية جراء الغزو الثقافي، والعولمة ولعل ((بروز مشكلات أجتماعية جديدة وأخرى طارئة، وأحدثت نتيجة لذلك خللا عميقا في بنية ووظائف المؤسسات الاجتماعية القائمة أبرزها تلك التحولات التي أصابت بنية الاسرة، ووظائفها، كما أنها قد عدلت من بنية، ووظيفة، ودور مؤسسة الزواج في المجتمع بالعلاقة بين الزواج من ناحية، والابناء، وآبائهم من ناحية أخرى، ورغم أننا لانستطيع هنا التحدث عن أنتهاء العائلة الابوية في المجتمع الخليجي من حيث أستمرارية سلطة، وهيمنة الذكورة على أمور، وشؤون العائلة الخليجية، والمجتمع، إلا أننا مع ذلك بأمكاننا تتبع بعض المؤشرات الدالة على أفول أو بداية أفول العائلة الابوية، ومن المهم التأكيد هنا أن التغيرات التي أصابت الاسرة في الخليج أو تلك التي تحدث لايمكن عزوها إلى قوى، وعمليات العولمة فحسب، وأنما فهمنا لذلك يقوم على حقيقة أن العائلة الخليجية تتعرض لضغوط تكيفية كانت قائمة بالفعل في السابق، إلا أن قوى، وعمليات العولمة قد دفعت نحو تفاقمها بدرجة كبيرة))[١٣].

وتؤشر بعض الدراسات بعض ملامح تأثير الغزو الفكري، والعولمة على المجتمعات العربية ومنها على المجتمعات الخليجية، من خلال الغاء الخاص، وأحلال العام المعولم عليه، وأستغلال ذريعة الاصلاح لتتبناها المجتمعات الخليجية كنوع من التغيير المطلوب أحداثه فيها بعد سنوات من المحافظة على الوضع الراهن ((فالخصوصي الذي طالما ركزت عليه السلطات، والادارات، والمنظمات الرسمية العربية يظل مستحضرا إلى حد الان.فقبل موجة الانخراطات الحالية العربية في ما تسميه هنا معالمة، سلطوية، أدارية للعولمة غير مطمئنة، كانت الخصوصيات تعني أن هناك مواقع داخلية للاصلاح السياسي

– الاداري، وفي هذا الزمن المعولم تشترك السياسات، والادارات العربية، والغربية في العديد من المعتقدات المؤسسة على أرثها الخصوصي والخاص للعالمي، وعلى وجوب حدوث شي ما من الاصلاح كي تصبح الولايات المتحدة الامريكية شريكا لامهيمنا وحيدا في سوق العولمة السياسية، الادارية للعالم، غير أن المعالمة العربية على هذا المستوى تختلف بفعل الخصوصيات دائما عن المعالمة الغربية، فالمؤثرات العالمية في المنطقة العربية أريد لها أن تطمس المؤثرات الداخلية بما فيها علاقات السلطات التقليدية الثلاث، وصعوبات، بل مخاطر الاستنساخ الحرفي على البيئة المستقبلة))[١٤].

وبعد الثورات العربية عام٢٠١١ والتي عرفت ب(الربيع العربي) كانت وسائل العولمة حاضرة في المحيط الخليجي، حيث أثرت على الشارع الخليجي، ودفعته للتظاهر ضد حكوماته الوراثية التي مسكت الحكم لعشرات السنين بدون تغيير هيكلي فيها ((فالانترنيت، وأدوات العولمة الأخرى تصبح هي السلطة الاصلاحية الاولى، وهذه الادوات تؤسس، وتروج في الدرجة الاولى للتخليق العام، وهذا المبدأ يخفي وراءه تقريبا للتخليق الجدي للممارسات السلطوية))[١٥].

وتؤكد بعض الدراسات أن العولمة أخترقت منطقة الخليج العربي، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي حتى في مشاريعهم السكنية، إذ أنه ((وبسبب من الثروة النفطية على الاغلب تحولت عدة دول بما فيها العربية السعودية من جيوب سكنية، صغيرة تحيطها الصحراء إلى مدن حديثة في الستينات، والسبعينات. وقد دعي مخططون، ومعماريون أجانب إلى العربية السعودية للتعويض عن النقص المبدئي في الخبرات المحلية، إلا أن عملهم رمز أيضا إلى النجاح الدولي، والاقتصادي الجديد الذي حققه البلد على مستوى عالمي.وقد جرى تحول لايقل أثاره في دبي التسعينيات، غير أن هذا التطور غير

المسبوق بسرعته، وضع الثقافة، والتقاليد المحلية في مجرى هائل من التغير المتواصل، وبدأ أن وفرة المباني الزجاجية، المبردة في بيئة صحراوية جعلت مواطنين عربا سياحا في مدنهم))[١٦].

ويبدو أن من ضمن تأثيرات العولمة على دول مجلس التعاون الخليجي دخول الاستثمار الاجنبي اليها، وهي تعمل على أستقطابه، وهي تعمل ((منذ وقت مبكر في ترتيب أولوياتها للاستفادة من فرص العولمة، والحصول على أكبر قدر من المكاسب، وتأهيل أقتصاداتها للوصول إلى الكفاءة الانتاجية، والحصول على أصناف أكثر من المنتجات بأسعار تنافسية، فضلا عن قدرتها على أجتذاب الاستثمارات الاجنبية، والتقنية المتطورة، والمعلوماتية، وصولا إلى رفع مستوى الانتاج، وتحسين نوعية الحياة، في المقابل تحاول دول مجلس التعاون التقليل من المخاطر، وتخفيف التحديات التي تفرزها العولمة الاقتصادية، منها تقليل الاضرار التي ستلحق بالمنتجين الوطنيين غير القادرين على المنافسة، أو صيانة أستقلالية سياسات مالية، وأقتصادية وطنية))[١٧].

وكنوع من التأقلم مع تأثيرات العولمة ((تكافح دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول النامية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي، المباشر، وغير المباشر، وذلك بعدة وسائل، منها أعادة صوغ تشريعاتها الاقتصادية بما يخدم أستراتيجيات الاستثمارات الاجنبية، فضلا عن أعادة هيكلة أقتصادياتها، وأعطاء أدوار أكبر لمؤسسات القطاع الخاص، مع أعلانها تبني سياسات الشفافية، ومحاربة تبييض الاموال غير الشرعية، ووضع القيود لمنع أستعمال الفساد المالي، والاداري، بجانب توافقها مع معظم سياسات، وبرامج صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في تقليص أنتاجها العام، وتحرير أسواقها، وتغيير تدفقات الاستثمار الاجنبي أحدى المظاهر الرئيسية لحركة العولمة الاقتصادية، كما تعتبر هذه الاستثمارات بالنسبة لجميع الدول النامية أحدى

مصادر التمويل الخارجي لمشروعاتها الداخلية، إذ حلت محل القروض المصرفية، والمساعدات الرسمية للتنمية))[١٨].

وترصد بعض الدراسات تأثيرات العولمة على الاقتصاد الخليجي من خلال جر ذلك الاقتصاد إلى تبني سياسات الخصخصة، التي تعني ((مجموعة السياسات المتكاملة التي تسعى إلى الاعتماد الاكبر على اليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية، والعدالة الاجتماعية))[١٩] وكذلك فأن الخصخصة تبغي أيضا إلى ((تحويل للاصول من الدولة إلى القطاع الخاص يقترن بعملية جذرية لاعادة تخصيص الموارد الانتاجية المتاحة، وأعادة هيكلة الاطار المؤسسي القائم الذي تجري فيه عملية الانتاج، والاخذ بأساليب جديدة لادارة الشركات متحررة من أشد أنواع التدخل السياسي))[٢٠].

ونتيجة إلى ذلك بدأ الاقتصاد الخليجي يواجه ثلاثة أنواع من الاقتصادات الدولية وهي[٢١]:-

أولاً: أقتصادات دولية international:-

وفيها تبادل تجارب محدود، وثنائي في أغلبه، والتوجه الرئيسي في السياسات الاقتصادية نحو الداخل.

ثانياً: اقتصاد حول العالم World – Wide:-

وفيه توجه نحو التعددية في التجارة، والاستثمار خارجيا، إلا أنها تنطلق من قاعدة محلية في وطن أم.

ثالثاً:- اقتصادات عالمية Globalization:-

فيها توسع أعظم في التعددية التجارية، والاستثمار، لكن تنخفض فيها

أهمية الاقتصاد الوطني. وقد أتخذت دول مجلس التعاون الخليجي بعض الخطوات للتكيف مع العولمة من الناحية الاقتصادية، حيث يعتبر((القرار الصادر عن منحة مجلس التعاون في قمة الدوحة لعام٢٠٠٨ حول أنشاء السوق المشتركة يعد أنطلاقة تأريخية، وخطوة شجاعة نحو تحقيق التكامل بين دول المجلس على غرار ما تهدف اليه العولمة لتحقيق التكامل بين دول العالم، وبما يحقق وعلى المدى البعيد أستعادة التوازن، والعدالة بين شعوب تلك الدول تتقاسم المشترك بعيدا عن الهيمنة، والاستقلال لثروات تلك الشعوب بوحي من الانانية البغيضة التي سادت في القرن الماضي وما قبله خلال حقبة الاستعمار التي أدت إلى أمتصاص ثروات تلك الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) من قبل قلة من تلك الدول المستعمرة (بكسر الميم)))[٢٢].

ويبدو أن العولمة أثرت على عولمة الامن الخليجي من خلال بعض الاحلاف حيث ((ركز الناتو جهوده في أطار أستراتيجيته الجديدة هو التي يمكن تسميتها حرب العقائد، والافكار على التنسيق، والحوار مع الدول خارج الحلف، والبدء في أستخدام سياسة القوة الناعمة أو الذكية كما أسمتها وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون باستخدام أدوات جديدة مثل برنامج (حوار الاطلس المتوسط) والذي يستهدف التوصل إلى مرحلة الشراكة مع ٦ دول عربية (موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر، مصر، الاردن)، بجانب (اسرائيل) لتشمل دولا أخرى من بينها دول الخليج بهدف خلق ما يسمى ب(ناتو شرق أوسطي)، وقد دفعت تلك السياسة الذكية إلى توقيع البحرين أتفاقية أمنية مع حلف الناتو عام٢٠٠٨ وهي ثاني أتفاقية أمنية يوقعها الحلف مع دول الخليج، إذ وقعت الكويت أتفاقية مماثلة عام٢٠٠٧، وتأتي تلك الاتفاقيات ضمن أطار مبادرة أسطنبول للتعاون التي أطلقها الحلف للتعاون مع دول المنطقة سنة ٢٠٠٤، ووافقت على المشاركة فيها أربع

دول خليجية هي (قطر، البحرين، الكويت، الامارات) وأحتوت تلك المبادرة على أكثر من ١٦٠ مجالا للتعاون الامني لدول الخليج، وهي جميعها تدور حول التعاون في مجال الاستخبارات، وتبادل المعلومات، وقد أنعكست سياسة القوة الناعمة هذه على رغبة دول الخليج العربي للدخول في شراكة أستراتيجية مع حلف الناتو أنطلاقا من وعي هذه الدول بأن عولمة أمن الخليج أصبحت حقيقة مؤكدة نتيجة للتطورات المتسارعة في المنطقة، وأتساع نطاق التهديدات، وتنوع الاخطار))[٢٣].

وتفسر بعض الدراسات سبب أهتمام الناتو بمنطقة الخليج العربي، لان الناتو يؤمن أن ((الخليج العربي له أهمية كبيرة لعدة أسباب أبرزها بلاشك النفط، وتأمين موارده، وخطوط أنتقاله، وتنتج دول الخليج العربي يوميا ٢٦مليون برميل وتتوقع أوبك أن يزيد هذا المعدل عام٢٠٢٠ إلى ٣٥ مليون برميل يوميا، ويوجد في الخليج العربي أيضا مايقرب من نصف أحتياطي الغاز في العالم، حيث تستحوذ كل من إيران، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة على مراكز من الثاني إلى الخامس من أحتياطي الغاز في العالم، لكن النفط ليس هو المتغير الوحيد الذي يفسر أهتمام الناتو بمنطقة الشرق الاوسط، فمواجهة الجماعات الإسلامية الأصولية، ومنع حصولهم على أسلحة الدمار الشامل، من الأسباب الأخرى لاهتمام الناتو بمنطقة الخليج العربي.ويسعى الناتو لتنظيم أعماله، وأجراءاته في المناطق المعنية، ومن بينها الخليج العربي خصوصا مع ظهور الحوار الامني لمكافحة الارهاب، وبالتالي يحاول الناتو إزالة أي خطر من قبل هذه الجماعات، والمنظمات، هذه الاخطار ذات أهمية بالغة لدرجة أنها ألقت بظلالها على معايير الناتو في مجال حقوق الإنسان، والديمقراطية، ولقد صرح أمين عام الناتو بأنه ((على الرغم من أن الدول المتعاونة مع الناتو في الخليج العربي

لا تتمتع بمعايير جيدة في مجال حقوق الإنسان، فأن الناتو سيواصل تعاونه معها في مجال محاربة الارهاب))[٢٤].

وأخيراً ترى بعض الدراسات ((أن قدوم الناتو إلى منطقة الخليج العربي يعني محاصرة إيران استراتيجيا، لان الناتو قد سعى بوجود قواته في أذربيجان في شمال إيران، وتركيا، والعراق في الغرب، وأفغانستان في الشرق، والخليج العربي في الجنوب إلى محاصرة إيران من كل جانب، وعلى الرغم من تعاون طهران مع الناتو في بعض المجالات في أفغانستان، لكن من الواضح أنه لا يمكن اعتبار إيران صديقة للناتو))[٢٥].

توظيف دول مجلس التعاون الخليجي الغزو الثقافي والعولمة تجاه العراق بعد٢٠٠٣:-

حاولت دول مجلس التعاون الخليجي أن تسخر الغزو الثقافي، والعولمة تجاه العراق بعد٢٠٠٣ من خلال بعض الوسائل:-

أ- شبكات التواصل الاجتماعي في الانترنيت:-

تشير التقارير الاكاديمية الرصينة أن ((مستخدمي الانترنيت في دول الخليج العربي بلغ ٢٣٪ من مجموع مستخدمي الشبكة في الدول العربية كافة، بالرغم من أن تعداد سكان هذه الدول لا يتعدى ١٣٪ من سكان الدول العربية مجتمعة، وقد يعود هذا إلى أن سكان دول الخليج العربية يتمتعون بقوة شرائية مرتفعة نسبة لمواطني دول المنطقة، كما تمثل الجاليات الاجنبية التي تستخدم الانترنيت بكثافة نسبة ملموسة من قاطني هذه الدول))[٢٦].

وقد استغلت دول مجلس التعاون الخليجي شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، التويتر) للنفاذ إلى العراق لتغيير القناعات للجمهور، وأحداث عدم ثقة بالواقع السياسي، واستغلال فترة الاحتلال الأمريكي لزيادة العنف،

وعدم الاستقرار، وايجاد الوقيعة بين الكتل السياسية، لان هذه الوسيلة بها بعض التسهيلات، منها سهولة الاتصال مع أي شريحة في العراق، وارسال ما تريده دول الخليج ارساله من رسائل إلى الجمهور العراقي، والعمل على كسب المريدين لهم، وإيجاد قناعات تظهر رفض الواقع العراقي، حتى بعد الانسحاب الأمريكي، وإبقاء المشهد العراقي في حالة عدم الاستقرار، لاسيما أن شبكات التواصل الاجتماعي في الانترنيت تمتاز ((بثقافة الحرية، والمجانية، والانفتاح على المساهمات الإعلامية، واللامركزية.فالنفاذ بلا قيود، والى الأخبار، وحرية تبادلها، وملكية الهكليات تشكل جميعها شروطاً لا غنى عنها لتحقيق هذا المشروع المثالي، علما بأن تطور الاربايت إلى الانترنيت (شبكة الشبكات) أثر اختراع بروتوكول التحكم بالارسال /بروتوكول الانترنيتTCP/IP لايهدد هذا الشعور غير النظامي المشترك نظرا إلى سهولة تجمع (متصفحي الانترنيت) ضمن مجموعات مصلحة إنسانية البعد))[٢٧].

وبنفس الاتجاه تسعى دول مجلس التعاون الخليجي استغلال بعض المميزات في الانترنيت لتوظيفها، لإيجاد جمهور يمكن الوصول إليهم لممارسة نوع من التأثير عليهم، وخلق قناعات بعدم الثقة بمستقبل العملية السياسية، خشية من انتقال تطورات التجربة العراقية إليهم، حيث ترى دول الخليج العربية في الانترنيت أفضل وسيلة لاختراق الساحة العراقية، خاصة بعد انتشار استخدام الانترنيت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، لان دول مجلس التعاون الخليجي تركز على الانترنيت بعد نمو ((ثقافة المجانية أسلوبا ينتهجه رواد الأنتريت لابقاء مشروعهم المثالي، التحرري حيا، وهو مشروع المساحة العامة، النافذة، والشاملة، والاهم أن هذه الثقافة تقدم فرصة ابتكار أشكال جديدة لتمويل ثقافة المعرفة، وإنتاجها الجماعي))[٢٨].

وترى بعض الدراسات أن دول مجلس التعاون الخليجي تسخر أدوات

التواصل الاجتماعي للتواصل مع طائفة معينة في العراق لكسبها إلى جانبها، وجعلها ورقة خليجية، مربحة لدعم نظمها السياسية التي تسيطر عليها نفس الطائفة التي تسيطر على تلك الانظمة، حيث ترى دول الخليج العربية أن الانترنيت هو الوسيلة المناسبة للتحرك على هذه الطائفة بدون قيود، ومتابعة من قبل الاجهزة الحكومية العراقية، ووسيلة ملائمة للاتصال بأقل تكلفة لها، خاصة بعد ((التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال، والانتقال، والذي قلل إلى حد كبير من أثر المسافة، وأنتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس، كما في شبكة الانترنيت، وأعطت هناك مجالا واسعا لزيادة الصلات غير الحكومية، والتنسيق بين المصالح المختلفة، حيث برز التعاون Networking للافراد، والجماعات فيما يسمى الشبكات الدولية استناداً للمصالح المشتركة بين الجماعات غير القومية، مما أفرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على المستوى الشعبي))[٢٩]، والتقارب المذهبي، والطائفي.

وتركز دول مجلس التعاون الخليجي استغلال التواصل مع الجمهور العراقي، وخاصة في حوارات دينية طائفية عبر الفيسبوك، والتويتر، واستغلال كون الحوار يدور في الأمور الدينية أصبح شائعا في الوقت الراهن، وعطش الجمهور العراقي لاقتناص أية فرصة في شبكات التواصل لاستقبال الأفكار ذات الصبغة الدينية، وإعطاء هذا الأمر اهتماماً خاصاً، وأدراك دول المجلس حاجة الجمهور العراقي لهذا الخطاب، وامكانية الكسب المجاني للمريدين لها من خلال هذا المنفذ، لكن ليس بهذه الصورة المثالية، وإنما من خلال تفعيل الفصل الطائفي بين شرائح المجتمع العراقي، ومحاولة كسب بعض الطوائف لصالحها، وإيجاد الوقيعة مع الطوائف الأخرى.

وتطور الأمر إلى حدوث اختراقات الكترونية تقوم بها بعض المواقع الخليجية للمواقع العراقية الحكومية المهمة في شبكة الانترنيت من الطائفة

الأخرى غير الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتسرد بعض الدراسات طبيعة هذا الاصطدام الالكتروني، ونعته من كونه يمثل ((صراع سياسي، طائفي، من خلال النافذة التكنولوجية، المعلوماتية، حيث أصبح اختراق مواقع الانترنيت، وتوصيل الرسائل السياسية، والدينية من كل طائفة للطائفة الأخرى هو أحدث أشكال الصراع، وأكثرها وضوحا، إلى جانب الحرب الإعلامية، كما أن تحقيق نجاح ما في تحديد واختراق مواقع الانترنيت، وتدميرها، إلا رمز أو مؤشرا لهذا التفوق))[٣٠]. وقد ظهرت بعض الحالات تكشف عن وجود اختراقات الكترونية خليجية للمواقع العراقية، حيث أخترق متسللون الموقع الالكتروني الرسمي لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وقاموا بنشر رسالة تنتقده على صفحته الرئيسية تحمل توقيع قراصنة الكترونيين من الكويت، كما تعرض موقع المركز الوطني للإعلام التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء للقرصنة الالكترونية من قبل مجهولين[٣١].

ب- وسائل الإعلام الخليجية:-

سخرت وسائل الإعلام الخليجية المختلفة المرئية، والمسموعة، والمقروءة، لنشر الفتاوي الدينية التي تستهدف طائفة معينة تجاه طائفة أخرى في العراق، وهذا ما يشجع على العنف الطائفي، وانتشار الاحتراب الداخلي الذي عانى منه العراق بين عامي٢٠٠٥-٢٠٠٨ ولازالت هذه الاشكالية تؤرق العلاقات العراقية - الخليجية.

ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن تلقت عدة ضغوط أمريكية للحد من الفتاوي التكفيرية، وتأثيرها على العراق بعد الاحتلال الامريكي سعت إلى مغازلة واشنطن ببعض الخطوات لاثبات حسن توافقها مع الاستراتيجية الامريكية في العراق، حيث نشرت صحيفة الشرق الاوسط في الحادي عشر من أبريل٢٠١٠ خبرا مفاده بقيام هيئة كبار العلماء في السعودية في

بحث موضوعين من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة هما تمويل الارهاب، وفتاوي التكفير، وأكدت نفس الصحيفة الاشارة إلى ((مقترح مجلس الشورى دعا مقدمه الدكتور زهير الحارثي إلى تبني قانون ونظام يحرم فتاوي التكفير، وأكدت مصادر سعودية أن دعوة أعضاء مجلس الشورى السعودي ركز على موضوع فوضى فتاوي التكفير التي تصدر من خارج المؤسسة الدينية الرسمية، وأكدت مصادر مسؤولة أن الدكتور زهير الحارثي عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى برر تقديمه لهذا المقترح للمجلس، لأنه بدأ يؤثر على العلاقات الخارجية التي تربط السعودية بدول العالم، والانتقاص من هيبة نظام الدولة))[٣٢].

وقد أستمر العراق التنبيه من الفتاوي التكفيرية، حيث نبه إلى هذا الوسيلة، ومخاطرها على مجرى العلاقات بين الطرفين، وفي أشارة لخطورة ذلك بحث رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في السادس عشر من آذار/مارس٢٠١٣ مع سفراء الدول العربية المعتمدين لدى العراق سبل تطوير العلاقات مع دولهم، بالإضافة إلى موضوع الارهاب، والتطرف وأثرهما على أمن، واستقرار المنطقة العربية، ونقل بيان لمكتب رئيس الوزراء عن المالكي قوله ((أن العلاقات بين الدول العربية لابد أن تكون مبنية على أسس الاخوة، والتعاون، والتشاور، وتبادل المصالح، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض، أما الاختلاف فهو من طبيعة البشر، وعلينا أيجاد آلية لإدارة الخلاف، والتأكيد على المشتركات التي تجمعنا))، كما أكد المالكي على ((ضرورة أن تكون الهوية الوطنية فوق الانتماءات الأخرى، مع احترام جميع الانتماءات، والمعتقدات، واحترام التنوع الديني، والقومي، والطائفي، والتمسك بالحوار، ونبذ الارهاب، والعنف، والتطرف بجميع أشكاله، وصوره))، وحذر المالكي من مخاطر الفتاوي التكفيرية، وفتاوي القتل،

واستباحة دماء الأبرياء التي تروج لها بعض وسائل الإعلام[٣٣].

مستقبل العلاقات العراقية ـ الخليجية في ظل الغزو الثقافي والعولمة:

إن رسم ملامح مستقبل العلاقات العراقية - الخليجية في ظل الغزو الثقافي، والعولمة يتطلب طرح سيناريوهين الاول أمكانية تأثير الغزو الثقافي، والعولمة على العلاقات العراقية – الخليجية، والثاني عدم أمكانية تأثير الغزو الثقافي، والعولمة.وسيتم بحث مفصل حول بنيان، وأركان هذين السيناريوهين.

أ ـ سيناريو تأثير الغزو الثقافي والعولمة على العلاقات العراقية ـ الخليجية:ـ

بالرغم من تحسن العلاقات العراقية - الخليجية في السنوات الأخيرة، إلا أن استمرار المشهد العراقي بالنمو، وصراع الارادات الإقليمية، والدولية فيه تجعل دول مجلس التعاون الخليجي أن يكون لها نفوذها داخل العراق كأحد أوجه تأثيراتها في الساحة العراقية، خاصة أن العراق لازال يمارس ديمقراطية صناديق الاقتراع في الانتخابات البلدية في العشرين من نيسان/أبريل٢٠١٣ لاختيار مجالس المحافظات، والانتخابات البرلمانية في عام٢٠١٤.

تلك التطورات ترى فيها دول الخليج العربية بأنها محفزات للحراك الداخلي الشعبي الخليجي، خاصة بعد الثورات العربية عام٢٠١١، لذلك يمكن أن تستمر محاولاتها للتأثير على المشهد العراقي بأدوات الغزو الثقافي، والعولمة إلى مستوى انكشاف الساحة العراقية للارادة الخليجية مادام العراق يعيش مرحلة انتقالية بعد الانسحاب الامريكي، مما يجعل سيادته معرضة للاختراق الخليجي كأحد أوجه تأثيراتها إلى جانب الارادات الاقليمية، والدولية الأخرى.

ويتناغم مع هذا التوجه الخليجي لتوظيف الغزو الثقافي، والعولمة، لادراكها أنه مع ((انتشار العولمة، أخذت السيادة الوطنية تتقهر، وتنكمش،

بالرغم من ثبات جهاز الحكم الذي زادت قوته، وهيمنته على الشعب.لقد فقدت السيادة الوطنية أهمتها مع نشوء، ونمو العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية التي اخترقت حدود الدول.وقد جرت العملية بسرعة متفوقة، نتيجة لاختراع الآلات التي تقوم بالاتصالات اللاسلكية، الالكترونية، عبر الاقمار الصناعية))[٣٤].

ومما شجع دول مجلس التعاون الخليجي على المضي في توظيف الغزو الثقافي، والعولمة تأثر المشهد العراقي بالتأثيرات الخارجية، ومنها التأثيرات الخليجية، بحيث أصيبت الساحة العراقية بالاحتقان، وتطور الأمر إلى ازدياد العنف،والعمليات الارهابية مع اقتراب الانتخابات البلدية سالفة الذكر، ونشوء محاولات خارجية قد تكون خليجية، لخلق نوع من الانقسام الطائفي في المشهد العراقي، واستمرار التباين المذهبي، خشية من استقرار العراق، وبدء مرحلة من الانعكاسات التي يمكن أن تصيب الساحة الخليجية، خاصة أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت التخلص من انعكاسات الثورات العربية عليها بأعجوبة. تلك العوامل شجعت دول الخليج العربية المضي في ستراتيجيتها لاختراق الساحة العراقية تناغما مع توجهات العولمة التي تخترق الحدود بدون أذن حكومي محلي((مستخدمة الطرق الكومبيوترية، والتلفونات، والحوالات الالكترونية دون استشارة الحكومات المحلية)) كما أن العولمة ((فرضت نفسها، وطغت على الدعاية المحلية التي كانت الدولة تستخدمها للسيطرة على الشعب))[٣٥].

إن دول مجلس التعاون الخليجي تحاول أن تستغل وسائل العولمة في ستراتيجيتها في العراق بأحسن صورة حتى ولو كانت تمس بنية المجتمع العراقي الذي وجد تاريخياً ببناء أثني، وطائفي معروف، ولكون دول مجلس التعاون الخليجي هي قريبة نوع ما من ذلك التوزيع الديمغرافي، فهي تحاول حماية

نفسها من أية تأثيرات يمكن أن يكون مصدرها العراق بفعل تفاعلات العملية السياسية له، واستمرار الممارسات الديمقراطية كالانتخابات فيه، حيث ترى تلك الدول أنها لا تريد زج نفسها في اللعبة الديمقراطية، وإنما تسعى وبكل الوسائل الحفاظ على وضعها الراهن الذي تسود فيه القيم العشائرية، والقبلية، والوراثية في تداول السلطة، والعمل بكل الطرق لمنع تسليم السلطة لغير العوائل الحاكمة منذ مئات السنين في دولها، وعليه فهي تخشى لا بل تقلق بصورة جدية مما يحدث في العراق من انتخابات، وحراك سياسي بين مكونات الشعب العراقي ذات الصبغة الاثنية، والطائفية، لأنها تعتقد أن دولها يمكن أن تكون ساحة اختبار للتأثيرات الخارجية في مجال أعادة بناء الدولة، والامارات الخليجية الستة على وفق ما تفرزه صناديق الاقتراع، لأنه يتعارض مع بنيتها السياسية التي تقوم على التوريث، وعليه قد تلجأ دول الخليج العربية إلى ((خلق الحروب، وتجارة الاسلحة، وتنفيذ الاغراض الستراتيجية للدول الكبرى))[٣٦] ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت ضغوطا مكثفة عليها لزجها في الساحة العراقية، لان واشنطن تثق في هذه الدول بإمكانية التأثير في الساحة العراقية لتماثل مصالحها المشتركة مع واشنطن في منع المصالح الإقليمية منها مصالح إيران للتأثير في الساحة العراقية كنوع من الضغوط على طهران، أو حتى تقويض نفوذها في العراق في مواجهة المشروع الامريكي التي حاولت واشنطن زرعه في العراق ليكبر، ولينمو ليتم تصديره إلى دول المنطقة على أساس أمكانية حدوث تغيير داخلي بمساعدة العوامل الخارجية.

إن دول مجلس التعاون الخليجي تحاول من خلال وسائل الاعلام الخاصة بها أن تخترق الساحة العراقية، وتؤثر على المجتمع العراقي من خلال مخاطبة عقول المتلقين أو على الاقل تحريك بعض العواطف لاستقبال بعض الافكار التي يمكن أن تزحزح الافكار السابقة، وتجعل المتلقي يؤمن بالافكار التي

تضمنتها وسائل الاعلام الخليجية لخلق فجوة بين الطوائف، ومن ثم أمكانية حصول تصادم بين توجهات كل طائفة لابقاء الساحة العراقية في دوامة قد تعطي المجال لنشوء نزاعات طائفية وهمية، بمعنى أنها غير حقيقية، لكن قد تجعل وسائل الاعلام الخليجية منها واقع حال لدى عقول المجتمع العراقي من خلال ((العمل على ارتفاع نسبة التفاعل، والتخاطب بين المستهلك، والجهاز الاساسي المولد للخدمات، مما يستدرج رويدا رويدا شاشة التلفزيون العائلية الحالية إلى جهاز طرفي ذكي، متعدد الخدمات Multimedia وشبكة التوزيع نفسها ستندرج تدريجيا رويدا نحو شبكات رقمية، مدمجة الخدمات Rinse، وهذا مايؤكد أن خدمات عدة ستتمحور حول شاشة التلفزيون (تلفزيون عادي) تلفزيون محوري، تلفزيون مشفر، تلفزيون حسب الاستهلاك، تلفزيون تفاعلي، فيديو، حاسوب، بنوك معلومات، فاكس، هاتف مرئي الخ))[٣٧].

ب- عدم تأثير الغزو الثقافي والعولمة على العلاقات العراقية- الخليجية:-

إن أمكانية تحقيق هذا السيناريو ضعيفة، لان دول مجلس التعاون الخليجي كانت قد عبرت عن خشيتها من النموذج العراقي بعد الاحتلال الامريكي، وبدء العملية السياسية له، حيث أصبحت وقع الانتخابات العراقية على تلك الدول مدويا بالرغم من حصولها في ظل الاحتلال الامريكي، لكنها كانت تعني الكثير لها لان الدول الخليجية، بالرغم من وجود ممارسات من قبل لإجراء الانتخابات، إلا أنها مقتصرة على المجالس البلدية ولم نسمع يوما ما عن انتخاب رئيس دولة خليجية، أو رئيس وزرائها، أو حتى انتخاب مجالسها النيابية(البرلمانية)، بل على العكس من ذلك ظلت هذه الدول تدور في نظام خاص بها مع بعض الاضافات السياسية المستعارة من التجارب الديمقراطية

الغربية، إلا أن العملية السياسية في تلك الدول لازالت دون المستوى المطلوب بسبب هيمنة فئة معينة من العوائل التي تمسك زمام السلطة لمدة نازهت المئات من السنين فأي تحول في هيكلية الحكم في تلك البلدان يعتبر ثورة بحد ذاتها في تلك الأنظمة التي قد تطيح بماسكي الحكم وهي نتيجة لا ترضى تلك الدول أن تحصل، بسبب ما حصل في العراق ولاحقا ما حصل في الثورات العربية لذلك ظلت تلك الدول تخشى من نشر الممارسات الديمقراطية داخلها بفعل خارجي لان ((رجل السلطة يخاف من الحرية على شعبه، ورعيته، لانها مدعاة للوعي، واليقظة، والخروج إلى النور، والبحث عن الحقيقة، وكلها عوامل تثير للفوضى، وتمهد للثورة، والتغيير، وتستدعي تدخل الاجنبي، وتنفيذ المؤامرة الكبرى على الحكم، والنظام، والاستقرار في الدولة، والدول الكبرى))، تبدي ((حرصها على نشر الحرية، والديمقراطية لدى))دول الخليج العربية ((في الوقت الذي تخفي فيه رعبها من هذه الحرية التي تكشف زيفها، وتفضح لعبتها الخطيرة في تنصيب الحكام، والرؤوساء، ودعمهم، وتثبيت أركانهم، والسماح لهم في ممارسة اللعبة عشرات السنين وفي بيئة كهذه محاصرة بالخوف من الحرية لا يمكن أن تزهو الحقوق، والديمقراطيات، بل على العكس سوف تنمو كل الدكتاتوريات الصغيرة، والكبيرة))[٣٨].

إن دول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن أن تترك الغزو الثقافي، والعولمة للتأثير على الساحة العراقية، لانها تخشى من نمو التجربة العراقية التي أعطت نوع من الحرية للاقليات الاثنية، والطائفية، وهي النتيجة التي يمكن أن تنعكس عليها، لان مجتمعاتها تضم عدة أقليات مماثلة في العراق (السنة والشيعة).

وقد عبرت بعض الطوائف في تلك الدول عن رغبتها بتحسين وضعها السياسي، والاجتماعي في المحيط الخليجي مقارنة بما حدث في العراق، لكونها تشعر بالتهميش، والتغييب الفردي، كنوع من الاستحقاق الداخلي لدمج

الحرية الفردية بالحريات الجماعية التي هي ((مثل حرية الاقليات، والمجموعات الدينية تبقى رهينة فاعلية مبدأ حرية الإنسان الفرد، ولكي تكون هذه الحرية الجماعية قاعدة لبناء مجتمع حديث لابد لها أن تكون تواصلا للحرية الفردية ونتيجتها الحتمية ذلك أن الحرية الجماعية يمكن أن تؤدي دورا عكسيا، وتجعل من الحرية الفردية ضحينها))[٣٩].

الخاتمة:

لقد توصلنا هنا إلى نتيجة مهمة مفادها أمكانية تأثير الغزو الثقافي، والعولمة على دول مجلس التعاون الخليجي، وعلاقاتها مع العراق بعد٢٠٠٣ في آن واحد، بحيث أن تلك الدول رأت في استخدامها للغزو الثقافي، والعولمة وسائل عملية لابراز، وتفعيل نفوذها في العراق، بجانب علاقاتها الطيبة معه، لابقاء ذلك النفوذ كنوع من الموازنة بين ((المطرقة والسندان)) في علاقاتها مع العراق، فهي تطور من علاقاتها الاقتصادية مع العراق، من خلال زيادة الصادرات الخليجية إلى الساحة العراقية، وتفعيل دور شركاتها العقارية، والمعمارية، وخاصة في إقليم كردستان العراق، وبعض المحافظات الجنوبية، والعاصمة بغداد، إلا أنها من جانب أخر لديها دور في التأثير على المكونات السياسية، وشرائح المجتمع العراقي، لجعل المشهد العراقي غير غائب عن سيطرتها، أو على الاقل غير مطوع من غيرها، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم من النفوذ الخليجي في العراق بموازاة النفوذ الإيراني التي تخشى وتقلق منه واشنطن، حتى ولو كان ذلك النفوذ ذا طابع اقتصادي، وسياسي في أطار جهودها للتأثير على طهران، والضغط عليها لتحجيم من دورها النووي، وحتى لو كان سلميا في المنطقة مراعاة لحليفتها (إسرائيل) التي تخشى من نمو، وتطور أي قوة نووية إقليمية منافسة لها في المنطقة.

هوامش البحث

(١) فيروز أبادي، القاموس المحيط، ٣٧٢/٣و١٢٥/٣، نقلا عن الغزو الثقافي:تعريفه، وأهدافه، ومناهجه، وسائله، وأثاره، بريس تطوان (المغرب)، ٢٠١٠/١٢/٢٢، ص٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) د.جاسم الحريري،أمريكا والعولمة، دراسات دولية، العدد٢٢، (بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول٢٠٠٣)، ص١٠٧.

(٧) عولمة، الموسوعة الحرة (ويكيبديا)، ص٢.

(٨) أحمد صقر، مفهوم العولمة وصراع الحضارات، موقع الحوار المتمدن، العدد٣٢٧٥، ٢٠١١/٢/١٢، ص٣.

(٩) المصدر نفسه

(١٠) العولمة والهوية الثقافية، الموسوعة الحرة (ويكيبديا)، ص٤.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) باقر النجار، العولمة ومستقبل الاسرة في الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد٣٠٨، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول/أكتوبر٢٠٠٤)، ص١٣١-١٣٢.

(١٣) خلدون النقيب، واقع ومستقبل الاوضاع الاجتماعية الخليجية، في جميل مطر وآخرون، الخليج العربي:رؤى المستقبل، (الشارقة، دار الخليج (وحدة الدراسات)، ٢٠٠١)، ص١١٨.نقلا عن المصدر نفسه، ص١٣٢.

(١٤) حميد قهوي، الكاتب العربي والعولمة:عولمة أم معالمة؟، المستقبل العربي، العدد٣٤٩، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أذار/مارس٢٠٠٨)، ص٥١.

(١٥) المصدر نفسه، ص٥١.

16) Deeba Haider,((The Growing Pains of Global cities))(Master Thesis,MIT Press,1999),p22.

نقلا عن حسن الدين خان، الهوية والعولمة والمدينة الاسلامية المعاصرة، المستقبل العربي، العدد٣٩٧، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أذار/مارس٢٠١٢)، ص١٠٧.

(١٧) مؤشرات العولمة الاقتصادية في دول مجلس التعاون، تقرير المركز الوطني للدراسات، الوسط(مملكة البحرين)، العدد٣٣٠، ٢أغسطس٢٠٠٣، ص٢.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) د.صديق محمد عفيفي، التخصيصة والاصلاح الاقتصادي المصري، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص٥.نقلا عن باسمة علي أحسان داود، الخصخصة: أتجاهات التحول الى القطاع الخاص:تجارب عالمية مختارة مع الاشارة الى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨)، ص٢٤.

(٢٠) رومان فريدمان وأندريه راماتشينسكي، الخصخصة في أوربا الشرقية، التمويل والتنمية، (القاهرة، يونيو١٩٩٣)، ص١٠. نقلاً عن المصدر السابق.ولمزيد من المعلومات حول الخصخصة أنظر الى أيناس محمد رشيد، الخصخصة بين النظرية والتطبيق في دول مختارة مع أشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غبر منشورة، (بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٦).وكذلك أنظر خديجة جمعة مطر، الخصخصة وتأثيرها على الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥).

(٢١) أ.د أسعد السعدون، دور العولمة في ترسيخ أستراتيجية الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، التجارية (مملكة البحرين)، ٢٠٠٩/١/٣٠، ص٣.

(٢٢) فؤاد صادق مفتي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي:خولجة في مواكبة العولمة،الحياة(لندن)، ٢٠٠٨/١/٧، ص٦.

(٢٣) أحمد كامل البحيري، أستراتيجية حلف الناتو لعولمة أمن الخليج، (القاهرة، ملف الاهرام الاستراتيجي، مؤسسة الاهرام، موقع الاهرام الرقمي، ١ديسمبر٢٠١٠)، ص٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٦.

(٢٦) التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية:الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٢)، ص٣٨٩.

(٢٧) سيرج برولكس وآن غولدنبرغ، الانترنيت وأيدلوجيا المجانية، ورد في برتران بادي ودومينيك فيدال(تحرير)، ٥٠فكرة رئيسة لفهم أوضاع العالم٢٠١٠، (سلسة حضارة واحدة)، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠)، ص٢٧٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٢٧٧.

(٢٩) العولمة: مفهوم العولمة تعريف العولمة ما هي العولمة، موقع أصوات، ٢٠١٠/٨/٣١، ص١.

(٣٠) أشتعال حرب: اختراق وتدمير مواقع الانترنيت بين السنة والشيعة، موقع ايلاف، ٢٠٠٨/٩/٢٩، ص٢.

(٣١) قراصنة كويتيين يخترقون موقع رئيس الوزراء العراقي، موقع راية الاعلامية، فلسطين، ٢٠١٣/٢/٤، ص١.

(٣٢) تركي الصهيل، بعد فتاوي التكفير هيئة كبار العلماء تبحث أيضا تجريم تمويل الارهاب، الشرق الاوسط(لندن)، العدد١١٤٥٧، ١١أبريل٢٠١٠، ص١.

(٣٣) العراق:المالكي يحذر من مخاطر الفتاوي التكفيرية، الحياة (لندن)، ١٧مارس٢٠١٣، ص١.

(٣٤) كمال مجيد، العولمة والدولة:دراسة لاثار العولمة على السلطة، (لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٣٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٣٩-٤٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص٢٢٩.

(٣٧) د.مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص١٩٦-١٩٧.

(٣٨) د.وجيه قاسم حمقة، الربيع العربي:آمال وآلام، (بيروت، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص٢٢٦-٢٢٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٢٢٩.